العرب
الأربعاء 2021/08/25
السنة 44 العدد 12159

ضعف الحنكة السياسية يعطل تواصل الحكومة المصرية مع الشارع

غياب الرقابة على أداء المسؤولين يراكم المشكلات ويرفع نبرة الغضب

احتجاجات ضد نتائج البكالوريا في مصر

يقود افتقاد الكثير من المسؤولين في مصر للطريقة المثالية في التعامل مع الملفات الجماهيرية في ظل تصاعد منسوب الغضب بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، إلى فجوة غير مسبوقة في علاقة الحكومة بالشارع، وهذه عملية لن تتم مداواتها بسهولة، وقد تستثمرها تيارات مناوئة للمزيد من التوترات في وقت تعوّل فيه الحكومة على استمرار صبر الناس إلى ما لا نهاية للصمود في وجه الأزمات.

القاهرة - أظهر تعامل مسؤولين حكوميين مع قضايا جماهيرية أن بعضهم يفتقد للحسّ السياسي خاصة في ما يرتبط بالمشكلات التي تمس صميم حياة الناس، مثل التعليم والنقل والصحة والتموين، وتزداد المعضلة عندما يتعامل المسؤول مع الأزمة بعناد ويضع أجهزة الأمن في المواجهة لتحجيم الغضب أو ترويض المحتجين.

واستمر تجمهر طلاب الثانوية العامة (البكالوريا) وأولياء أمورهم أمام مبنى وزارة التربية والتعليم بوسط القاهرة الاثنين، وذلك لليوم الخامس على التوالي وسط حضور أمني مكثف خشية محاولة المتظاهرين اقتحام مبنى الوزارة أو ارتكاب أعمال شغب، في ظل رعونة بعض المسؤولين عن قطاع التعليم وتجاهلهم غضب المتجمهرين.

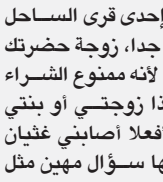

عمرو هاشم ربيع

لا توجد مساءلة عند إخفاق مسؤولين في التعامل مع الشارع

وتظل وقائع التظاهر في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي فردية بالنظر إلى القوانين التي تعاقب المتجمهرين بصرامة، لكن هذه المرة تحلى طلاب البكالوريا بشجاعة استثنائية غير مكترثين بما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع وإمكانية تحرك أجهزة الأمن لفض التجمعات بالقوة وتطبيق النصوص القاسية لقانون التظاهر عليهم.

ويشكك الطلاب في نزاهة نتيجة امتحانات الثانوية العامة والتصحيح الإلكتروني الذي اعتمدته الحكومة للمرة الأولى في تاريخ الشهادات العامة وسط مطالبات بإعادة النظر مرة أخرى في أوراق الإجابات، لأن النتيجة تبدو كارثية من حيث ارتفاع أعداد الراسبين ومن لم يحالفهم النجاح خلال امتحانات الدور الأول.

وتعاملت وزارة التربية والتعليم مع الموقف برعونة واضحة، فلم يخرج مسؤول واحد لتهدئة غضب المتجمهرين أو التحدث إليهم بخطاب سياسي عقلاني يقنعهم بدراسة المشكلة، بل جرى وضع الأمن في صدارة المشهد، وهي نفس العقلية القديمة التي ترتبت عليها توترات سياسية بالتعامل مع المشكلات من منظور أمني.

وقال عماد عيسى، وهو أب لطالبة رسبت في الامتحانات رغم تفوقها الدراسي، إنه مستمر في الاحتجاج أمام وزارة التربية والتعليم طالما أنه يجري التعامل مع الأزمة بحلول أمنية فقط وافتقاد المسؤولين للتقدير السياسي وتقديم حلول تطمئن الغاضبين بأن شكواهم منطقية، أو على الأقل يتم دراستها وحفظ حقوق المتظلمين.

وأضاف الأب لـ"العرب" أن الكثير من المتجمهرين أمام وزارة التعليم من مؤيدي الرئيس السيسي في إعادة بناء الدولة وتطوير التعليم، لكن صار على الحكومة أن تفهم إمكانية تقبل الناس لهفواتها الاقتصادية والاجتماعية، وعندما تقترب من الخط الأحمر، وهم الأبناء، فالشارع لن يصمت وسوف يتحرك مدفوعا بغضب عارم.

ورغم قرب تجمهر الطلاب والأهالي من وزارات ومقار هيئات حيوية، غير أن الحكومة لم تحرك ساكنا ولم يخرج أحد المسؤولين لتهدئة المحتجين، خاصة وأن وزارة التعليم ملاصقة جغرافيا لوزارات: الإنتاج الحربي والإسكان والتعليم العالي والتموين، وقريبة من مقرات: مجلسي النواب والشيوخ ومجلس الوزراء.

وتخشى دوائر سياسية أن يستمر تصدير الأمن في معالجة الأزمات الجماهيرية، وتتسلل عناصر تخريبية تابعة للإخوان للنفخ في النار بشكل قد يستفز قوات الشرطة التي يمكنها أن تتدخل ويحدث صدام، ويتحول الأمر إلى مشكلة تؤثر سلبا على صورة الحكومة بعد فترة طويلة من غياب مشاهد التجمهر وقطع الطرق والاحتكاك بالأمن.

ويرى مراقبون أن غياب التصورات الخلاقة صار سمة عند الكثير من المسؤولين، لاسيما في الملفات الخدمية التي تتشابك مع الشريحة الأكبر من الناس، والمعضلة أن الحكومة لا تعبأ بتبعات ذلك على صورتها أمام الشارع وتبدو مهتمة بالبحث عن الإصلاح في ملفات بعيدة نسبيا عن صميم اهتمام القاعدة السكانية الأكبر.

كما أن الحلول التي يطرحها بعض المسؤولين لمعالجة أزمات محورية تبدو مثيرة للسخرية ولا تصل إلى معالجات جذرية لمشكلات متكررة طالما أحدثت فجوة بين الحكومة والشارع، وتسببت للأولى في توترات متلاحقة، وصارت الحلول أقرب إلى المسكنات، وهو الأسلوب الذي يتحفظ عليه الرئيس السيسي نفسه.

وقررت وزارة النقل الأحد، ترك العربة الأخيرة في كل القطارات فارغة من الركاب في جميع الرحلات بداعي الحفاظ على حياة الناس عند وقوع حوادث تصادم بين القطارات على شريط السكة الحديدية، وهو ما أثار موجة من السخرية من الحلول التي تفكر فيها وزارة خدمية بحجم النقل في التصدي لأزمة الحوادث المتكررة للقطارات.

لن نصمت

وما يلفت الانتباه أن مسؤولي السكة الحديدية سوقوا لهذا القرار باعتباره إنجازا يحسب لوزارة النقل وأنها تحاول جاهدة التقليل من آثار تصادم القطارات دون وضع حلول جذرية للمشكلة وهي منع وقوع الحادث، ما يعكس عقم التفكير لدى قادة بعض الجهات الحكومية الحيوية وغياب الحنكة السياسية عندهم حتى في مخاطبة الشارع.

وظهرت الحكومة أمام الرأي العام كأنها عاجزة عن وقف نزيف الدماء في مرفق السكة الحديد الذي يتسبب في وقوع العشرات من القتلى والمصابين سنويا، ولجأت إلى الحل الأكثر سهولة بتفريغ العربة الأخيرة من الركاب لخفض عدد ضحايا حوادث تصادم القطارات مع أن المسؤولين عن المرفق كان يمكنهم تطبيق القرار بشكل مستتر لتجربته بعيدا عن إعلانه لحفظ ماء الوجه.

ورأى عمرو هاشم ربيع نائب مدير مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، أن مشكلة المسؤولين أكبر من عدم امتلاكهم للحس السياسي في معالجة القضايا الجماهيرية، وترتبط بغياب المساءلة عند الإخفاق في التعامل مع الشارع بطريقة ترضي طموحات الناس، ويكون هناك نوع من العناد والمكابرة وسوء استغلال السلطة ويضعون الأمن في المواجهة.

وأوضح لـ"العرب" أن الرقابة على أداء المسؤول في مصر شبه منعدمة حتى تراكمت المشكلات وارتفعت نبرة الغضب ما جعل الحكومة عاجزة عن امتصاص تذمر شريحة من الناس سريعا، ولو وجدت المحاسبة الفورية لأي مسؤول مقصر في مهام وظيفته لما تعاملت مؤسسات حيوية مع متطلبات الجمهور بهذا النوع من الرعونة.

ويخلص المتابعون إلى أن التعويل على صمت الشارع سيولد احتجاجات ويقلل التفاف الرأي العام خلف الحكومة، لأن من تحملوا الصعاب لتعبر الدولة أزماتها الأمنية والاقتصادية لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام بقاء مسؤولين يعبثون بحياة الناس ويعالجون مشكلاتهم بسذاجة ما يشكل جرس إنذار ومعضلة حقيقية لصانع القرار في مصر.

> الحلول التي يطرحها بعض المسؤولين تبدو مثيرة للسخرية ولا تصل إلى معالجات جذرية لمشكلات متكررة طالما أحدثت فجوة بين الحكومة والشارع

مصر الأخرى في الساحل الشمالي تحرج الحكومة أمام البسطاء

القاهرة - حفلت وسائل الإعلام المحلية بعديد من القصص والحكايات المثيرة حول ما يحدث في ساحل مصر الشمالي المطل على البحر المتوسط الذي يزدهر خلال شهري يوليو وأغسطس، لأن العديد من أعضاء الطبقة المخملية يقيمون في قرى سياحية ممتدة من الإسكندرية شرقا إلى مدينة السلوم غربا بالقرب من الحدود مع ليبيا.

انشغل مصريون بمتابعة أخبار حفل المطرب الشعبي حمو بيكا في قرية مارينا بالساحل الشمالي الذي قرر إقامته للسيدات فقط، واختلطت الحقيقة بالخيال حيث تصور البعض أنه ممنوع حضور الرجال، وفقا للإعلان التشويقي، إلى حين تبين أن الحفل سيقام على شاطئ خاص بالسيدات من الطبيعي أن يكون ممنوعا على الرجال، لكنه فتح على مصراعيه إشكالية البكيني والبوركيني في الساحل الشمالي.

تضاعفت السخونة مع قرار نقابة الموسيقيين إلغاء الحفل لوقف الجدل وساقت مبررا بأن مطرب المهرجانات الشهير حمو بيكا لم يحصل على التصاريح اللازمة لمزاولة المهنة، بالتالي لا يحق له إقامة الحفل.

بدا نشاط الساحل الشمالي في مصر محصورا في الحفلات الغنائية والموسيقية، فقد أثارت حفلة أقامتها الفنانة روبي ردود فعل متباينة لأن مواقع التواصل الاجتماعي رددت أنها رفضت دخول المحجبات الحفل.

وأطلقت الشرطة المصرية غازا مسيلا للدموع لتفريق جمهور المطرب الشهير عمرو دياب ممن لم يتمكنوا من دخول حفله في مدينة العلمين الجديدة، على الرغم من حصولهم على تذاكر ودفعوا ثمنها الباهظ، ما جعل الحفل أشبه بمظاهرة شعبية.

وقالت فتاة تدعى هدى عبر تويتر في 13 أغسطس الجاري "أنا أمام حفل عمرو دياب في العلمين منذ نصف ساعة والأمر عبارة عن بهدلة وقنابل مسيلة للدموع وناس تجري فوق بعضها وناس تفقد الوعي وإسعاف تنقل ناس".

زاد الإقبال على الساحل الشمالي هذا العام مع تشييد الحكومة المصرية مجموعة كبيرة من الطرق والجسور التي تربط القاهرة بمدينة العلمين الجديدة التي سوف تصبح مقرا للحكم خلال فترة الصيف وجرى توفير كافة الإمكانيات اللوجستية لها.

وأوحت القصص والحكايات التي راجت حول ما يقوم به سكان الساحل الذين ينقلون سكنهم خلال فصل الصيف للإقامة في قراه الراقية بأن هناك مصرين، مصر التي تكافح الحكومة لتخليصها من الفقر والعشوائيات عبر برامج اجتماعية متعددة، وتلك التي تستمتع بحفلات السهر الصاخبة في حضرة كبار المطربين.

وتبدو الحكومة في نظر مصر الأولى، أي الفقيرة التي تكافح للخروج من زحمة العشوائيات، متهمة بالعمل كثيرا لخدمة مصالح أهالي مصر الثانية التي تعيش حياة رغدة وكأن الرقابة الرسمية غائبة عنها.

وخلق الشعور بالازدواجية حالة احتقان جراء الشعور بأن ثمة تفرقة في تطبيق المعايير، ففي الوقت الذي تعاني منه الأولى من أزمات بسبب تراكم ارتفاع الحصيلة الضريبية المفروضة عليها، لا يطبق ذلك بصورة تصاعدية مع الثانية.

وتبرر الكثير من الأصوات الممتعضة مما يحدث في الساحل الشمالي موقفها بأن الطريقة التي تخطط بها الحكومة للتنمية وإقامة المشروعات السكنية هناك تستهدف فقط شريحة الأغنياء بشكل يكرس التمييز الطبقي في المجتمع، لأن البسطاء وأفراد الطبقة المتوسطة لا يمكنهم الوصول إلى هذه الأماكن أو الاقتراب من أسوارها.

ما يلفت الانتباه أن هناك دوائر قريبة من الحكومة على دراية كاملة بما يجري من تمييز ضد الشريحة السكانية التي يلتزم أفرادها بالتقاليد، لأن جمهور الساحل لديه طقوس وأعراف خاصة ولا يسمح غالبيته لفئات أخرى الاحتكاك به.

سعيد صادق

استئثار شريحة بالرفاهية يقود إلى الاستقطاب المجتمعي

ووجه حسام صالح الناطق الرسمي باسم الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية (التي تستحوذ على أغلب المؤسسات الإعلامية في مصر) نقدا حادا على حسابه الرسمي بموقع فيسبوك، قبل أيام، لإحدى قرى الساحل الشمالي الشهيرة، بعدما تم منعه من شراء مبنى سكني هناك (شاليه) لأنه غير مخصص للمحجبات، ما أثار غضبه لأن زوجته وابنته محجبتان.

وقال صالح "أسوأ سؤال سمعته من ممثلة مبيعات إحدى قرى الساحل الشمالي المعروفة جدا، زوجة حضرتك أو بنتك محجبة؟ لأنه ممنوع الشراء من منتجاتهم إذا زوجتي أو بنتي محجبة". وأردف "فعلا أصابني غثيان أن بلدنا أصبح فيها سؤال مهين مثل هذا".

وأوضح سعيد صادق أستاذ الاجتماع السياسي بالجامعة الأميركية أن زيادة الشعور بأن هناك شريحة معينة هي من تستأثر بالرفاهية والسعادة والمال والشواطئ الرائقة وترفض الاحتكاك بباقي الفئات يقود إلى الاستقطاب المجتمعي.

وأضاف لـ"العرب" أن تطبيق العدالة الاجتماعية المدخل الأهم للسعادة ودونها يتحول المجتمع إلى جزر منعزلة عن بعضها في الطموح والأحلام والنظرة للآخر، ما يؤثر سلبا على التماسك الوطني ويوسع الفجوة بين البسطاء والأغنياء والحكومة.

صورة أخرى من الواقع المصري